الأمم المتحدة

A/C.2/63/8

الجمعية العامة

Distr.: General
17 November 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٢ (أ) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم إعلانا اعتمده المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٢ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) عصمت **جاهان**
السفير
الممثل الدائم

201108 201108 08-60683 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا

نيويورك، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

نحن، وزراء أقل البلدان نموا، وقد اجتمعنا في نيويورك، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في أثناء المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين، في الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨،

إذ نشير إلى إعلان وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ نشير أيضا إلى إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي قطع فيها قادة العالم على أنفسهم التزاما بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ نعيد تأكيد استراتيجية كوتونو وإعلان كوتونو المعتمد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في كوتونو، بنن، في الفترة من ٥ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ توطئة لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ نعيد أيضا تأكيد الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل،

وإذ نعيد كذلك تأكيد إعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا: حان وقت العمل، المعتمد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عُقد في اسطنبول يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وكان موضوعه ”من أجل عولمة تحقق صالح أقل البلدان نموا“،

نعتمد البيان التالي:

١ - نؤكد أن برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا يشكِّل إطار أساسيا لشراكة عالمية قوية تهدف إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا.

٢ - نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تعزيز العمل على امتلاك البلدان زمام وقيادة عملية تنفيذ برنامج العمل بوسائل عدة من بينها، ترجمة الغايات والأهداف إلى تدابير محددة داخل أطرنا الوطنية للتنمية واستراتيجياتنا للقضاء على الفقر، ونسلِّم بأنه، منذ اعتماده، أحرزت أقل البلدان نموا تقدما كبيرا في عدة مجالات شملت النهوض بآليات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة وغيرها من الآليات القانونية والمؤسسية، وفي تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والإصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي.

٣ - نعيد أيضا تأكيد أنه، لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل، لا بد أن يكون توجُّه أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين قائما على اتباع نهج متكامل وإقامة شراكة حقيقية أوسع نطاقا وعلى تولي البلدان زمام أمورها بنفسها ومراعاة اعتبارات السوق واتخاذ إجراءات موجهة نحو إحراز نتائج.

٤ - نكرر تأكيد أن النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإدماج أقل البلدان نموا تماما في الاقتصاد العالمي كلها أمور مرهونة بشروط عدة من بينها أداء الشركاء الإنمائيين لالتزاماتهم بعدة طرق من بينها الوفاء بالأهداف المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء جميع الديون غير المسددة وزيادة تدفقات الاستثمار وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق دون أي عوائق ونقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا.

٥ - نلاحظ مع التفاؤل تقدم الأداء الاقتصادي لبلداننا عموما كمجموعة في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يرجع، في جانب كبير منه، إلى تحسُّن أسعار السلع الأساسية العالمية ونمو الصادرات التقليدية وغير التقليدية وتحسن السياسات المحلية وازدياد الدعم الدولي، ونعرب في الوقت نفسه عن قلقنا لأن هذا التقدم لم يواكبه تحوُّل هيكلي في اقتصاداتنا مما يعني قلة منعتها إلى حد كبير في مواجهة الصدمات والأزمات.

٦ - نعرب عن بالغ قلقنا إزاء تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتقلُّب أسواق رأس المال العالمية والأزمة الغذائية العالمية وارتفاع أسعار الطاقة وتقلبها وآثار تغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر مما يترتب عليه آثار مناوئة تنال من شعوبنا ويزيد من تفاقم أوجه الضعف الهيكلي في بلادنا ويقوض قدرتنا على مواصلة الجهود الإنمائية ويعرِّض للخطر التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل بحلول عام ٢٠١٠ وبرنامج عمل ألماتي.

٧ - نسلِّم بالمعوقات الجغرافية النوعية والمشاكل التي تواجهها البلدان غير الساحلية من أقل البلدان نموا التي ما زالت تعاني من ارتفاع تكلفة النقل العابر إلى جانب ضعف مرافق المرور العابر وسياساته والمعابر الحدودية الإضافية. وفي هذا الصدد نناشد

المجتمع الدولي إيلاء مزيد من الاهتمام لمساعدة هذه البلدان على معالجة احتياجاتها الإنمائية الخاصة على نحو ما دعا إليه برنامج عمل بروكسل.

٨ - نسلِّم بأن تغير المناخ تترتب عليه آثار شديدة الوطأة على حياة ملايين الفقراء الذين يعيشون في أقل البلدان نموا، وبخاصة في الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة عن مستوى سطح البحر، وعلى أسباب رزقهم. ونرحب باعتماد خطة عمل بالي باعتبارها إطارا تعاونيا طويل الأجل لمعالجة عمليات تخفيف حدة الآثار والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، نحث البلدان المتقدمة النمو على الالتزام بزيادة تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ونحث، أيضا، البلدان المتقدمة النمو على زيادة الدعم المالي والتكنولوجي من أجل التكيف مع تغير المناخ وتيسير نقل التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في بلداننا.

٩ - يساورنا القلق إزاء ما يترتب على الارتفاع الحالي في أسعار الطاقة وتقلبها من أثر ضار لا سيما على اقتصادات أقل البلدان نموا غير المصدرة للنفط والمستوردة الصافية للغذاء وهو ما يتبين من ارتفاع تكاليف الواردات ومن بينها الواردات من الأغذية، التي تشكل عبئا جسيما على العديد من بلداننا. ونهيب بالبلدان الرئيسية المصدِّرة للنفط والمستوردة له أن تبذل جهودا متضافرة لتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة.

١٠ - يساورنا القلق بوجه خاص إزاء ارتفاع أسعار الأغذية، في ظل الأزمة المالية العالمية والتباطؤ الاقتصادي، اللذين تتغلغل آثارهما الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا. وفي هذا الصدد، نحيط علما بأن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة اعتمدت إطار العمل الشامل من أجل معالجة الأزمة من جذورها. ونحث شركائنا الإنمائيين على مد بلداننا بمعونة إضافية لتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتشييد البنى الأساسية، بما في ذلك نظم التوزيع والتخزين، والتخلص من تشوهات السياسات العامة، من قبيل الإعانات التي تثبط الإنتاج الغذائي، وإزالة والحواجز التجارية. ونقترح إنشاء صندوق أغذية دولي للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن الغذائي بصورة عامة، يخضع لإشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة.

١١ - نولي أولوية عالية لعملية تمويل التنمية ونرحب بمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وهو المؤتمر المقرر عقده في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونكرر تأكيد ضرورة أن يتناول المؤتمر الاستعراضي بالتقييم التقدم المحرز وأن يعيد تأكيد الأهداف والالتزامات، ويجري فيه تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة واستجلاء العقبات

والمعوقات، وتحديد ما يلزم اتخاذه من إجراءات ومبادرات لتذليلها وبيان التدابير المهمة لمواصلة التنفيذ والتحديات الجديدة والمسائل المستجدة. ونؤكد وجوب أن يعبر المؤتمر الاستعراضي بصورة وافية في الوثيقة الختامية، عن الاحتياجات والشواغل الخاصة بأقل البلدان نموا.

١٢ - نحث بقوة الشركاء الإنمائيين على الوفاء بالتزاماتهم، لا سيما ما تعهدوا به فيما يخص أقل البلدان نموا، في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بحيث يتسنى لأقل البلدان نموا تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي.

١٣ - نرحب بالزيادة التي طرأت مؤخرا، بالقيمة المطلقة، على صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلداننا. ونعرب عن تقديرنا للجهات المانحة التي بلغت بالفعل أو تجاوزت النسبة المستهدف تخصيصها من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة المقدمة لأقل البلدان نموا البالغة ٠,٢٠ في المائة، ونحث الجهات المانحة التي لم تف بعد بالتزامها أن تفعل ذلك بصورة كاملة وسريعة قبل عام ٢٠١٠.

١٤ - نرحب، أيضا، بتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة التي أتاحت بعض الموارد. بيد أننا نأسف لأن أقل البلدان نموا ليست كلها مؤهلة للاستفادة من المبادرتين آنفتي الذكر. ونناشد شركائنا الإنمائيين أن يقوموا، على الفور، بإلغاء جميع الديون الخارجية المستحقة على أقل البلدان نموا، سواء كانت ديونا متعددة الأطراف أو ثنائية أو عامة أو خاصة، وذلك دون تمييز أو شروط.

١٥ - يساورنا بالغ القلق لعدم إحراز تقدم بشأن المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، مما يُعد انتكاسة خطيرة لجولة الدوحة. ونشدد على ضرورة أن تظل التنمية هي محور الاهتمام في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، ونحث المجتمع الدولي على مراعاة المصالح والصعوبات الخاصة بأقل البلدان نموا، باعتبارها أضعف المجموعات في مجتمع الأمم المتحدة، وذلك لإدماج بلداننا على نحو فعال في نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف.

١٦ - نهيب بالدول المتقدمة النمو أن تتيح فرصا دائمة للوصول إلى أسواقها مباشرة بشكل مضمون دون فرض رسوم جمركية ودون تحديد حصص لجميع المنتجات التي منشؤها بلدان من أقل البلدان نموا تطبق قواعد المنشأ بصورة مبسطة تتسم بالشفافية، إن لم

تكن قد فعلت ذلك، تيسيرا للتصدير من أقل البلدان نموا، ونهيب بالبلدان النامية التي بوسعها القيام بذلك أن تحذو نفس الحذو.

١٧ - ما زلنا يساورنا القلق إزاء التشوهات الخطيرة في إنتاج وتجارة السلع الزراعية الناجمة عن إعانات التصدير والدعم المحلي المشوه للتجارة والسياسات الحمائية التي يتبعها العديد من البلدان المتقدمة النمو، ونحث البلدان المتقدمة النمو على إزالة جميع الحواجز المشوهة للتجارة، ومن بينها الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات الجمركية والإعانات الكبيرة وغير ذلك من الحواجز غير التعريفية.

١٨ - نهيب بالشركاء الإنمائيين الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا في مجال القدرة التجارية، وذلك عن طريق زيادة إسهاماتهم بقدر كبير في الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا.

١٩ - نشدد على الحاجة الملحة إلى تفعيل مبادرة المعونة مقابل التجارة عن طريق توفير تمويل إضافي كاف غير مشروط يمكن التنبؤ به، يدعم في المقام الأول أقل البلدان نموا في تصديها للمعوقات التي تواجهها في مجال الإمداد والتنويع وتعزيز القيمة المضافة وتحسين قدراتها في مجال البنية الأساسية وقدراتها البشرية والمؤسسية.

٢٠ - ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تيسير انضمام جميع البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا التي تطلب الانضمام إلى عضوية المنظمة، دون معوقات سياسية، مع توخي السرعة والشفافية وتطبيق المبادئ التوجيهية المعمول بها في منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بانضمام أقل البلدان نموا إلى عضويتها، بشكل فعال وأمين.

٢١ - نرحب بخروج عدد من البلدان من فئة أقل البلدان نموا. ونسلّم بأن الخروج من تلك الفئة يحمل في طياته العديد من التحديات والفرص الهامة. ومن ثم، نحث جميع الشركاء الإنمائيين والتجاريين على دعم تنفيذ الاستراتيجية الانتقالية للبلدان التي في سبيلها إلى الخروج من قائمة أقل البلدان نموا، تجنبا لأي تخفيضات فجائية في المساعدة الإنمائية الرسمية أو المساعدة التقنية التي تُقدم إلى البلد الذي خرج من تلك القائمة والنظر في منح البلد الذي يخرج من القائمة المذكورة الأفضليات التجارية التي كانت تُتاح له في السابق نتيجة لوضعه كبلد من أقل البلدان نموا، وذلك لفترة تتناسب مع حالة التنمية، الأمر الذي من شانه أن يكفل سير العملية الانتقالية على نحو سلس ويشجع على زيادة دمجه في الاقتصاد العالمي.

٢٢ - ما زلنا نشعر بالقلق من أنه، قد انقضى عامان منذ إجراء استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج

غير كاف وغير منتظم. فالنمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا لم يُترجم فعليا إلى القضاء على الفقر وتحسن رفاه شعوبنا. وإن استمرت اتجاهات الفقر الحالية على هذا المنوال، لن يحقق، على الأرجح، العديد من بلداننا الغايات والأهداف المحددة في برنامج العمل ولن يتسنى لنا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

٢٣ - نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نموا في أواخر العقد وفقا للفقرة ١١٤ من برنامج عمل بروكسل. ونؤكد على أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا سيمثل لبلداننا ولشركائنا الإنمائيين فرصة هامة لاستعراض الأداء السابق بعين ناقدة، لا سيما في المجالات التي شهدت إخفاقا وضعفا في التنفيذ، ولوضع إطار استراتيجي مشترك جديد عملي المنحى للعقد القادم من أجل مساعدة بلداننا على نحو فعال في جهودها الإنمائية في عالم متزايد التعقيد والتغير؛

٢٤ - نحيط علما بالطرائق التنظيمية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المقترحة في مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/63/284.